مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

بعيدا عن المركز

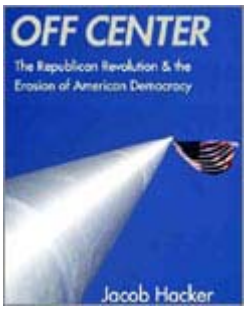

- الكتاب: بعيدا عن المركز
- المؤلف: جاكوب هاكر وبول بيرسون
- عدد الصفحات: ٢٧٢
- الناشر: يال يونيفيرستي برس، كونيكتيكت، أميركا
- الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥

بعيدا عن المركز

عرض/علاء بيومي

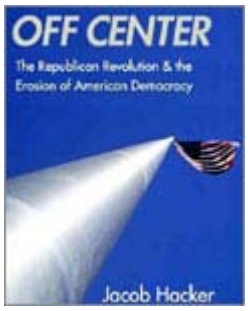

– الكتاب: بعيدا عن المركز

– المؤلف: جاكوب هاكر وبول بيرسون

– عدد الصفحات: ٢٧٢

– الناشر: يال يونيفيرستي برس، كونيكتيكت، أميركا

– الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥

هذا الكتاب **مفيد للغاية**، صعب القراءة نظرا لما يتضمنه من **معلومات مرصوصة بعناية فائقة** وكثافة عالية تدفع القارئ إلى **قراءته من الغلاف إلى الغلاف** حتى لا تفوته أي من النقاط العديدة المفيدة التي يتضمنها، عن **حال الديمقراطية الأميركية في الفترة الراهنة وتأثير صعود قوى اليمين الأميركي والحزب الجمهوري على تلك الحال.**

الحكمة القديمة باتت أسطورة

الكتاب الصادر عن مطابع جامعة يال الأميركية – **في علامة على دقته وأهميته العلمية**– يتحدث بحسرة عن الحكمة القديمة المفسرة للديمقراطية الأميركية التي تقول إن **عدم مركزية السلطة داخل النظام السياسي الأميركي هي الضمانة الرئيسية للديمقراطية الأميركية.**

عدم المركزية السياسية –في الحكمة القديمة– تأتي من طبيعة المجتمع الأميركي **المليء بالمؤسسات الأهلية والجماهيرية المتعارضة والمتصارعة** في كثير من الأحيان.

كما تأتي من **التوازن بين السلطات الفدرالية، ومن ضعف الأحزاب، ومن قوة الإعلام**، ومن العدد الكبير من الساسة ومراكز الأبحاث والنخب الفكرية الموجودة على الساحة الأميركية، ومن الناخب الأميركي الواعي القادر على **عقاب الساسة الأميركيين** المنحرفين عن نقطة الوسط أو المركز.

الحكمة القديمة كانت تقول إن السياسي الأميركي – وسط الدوامة السابقة- يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه، مدفوعا إلى **إرضاء الناخبين خاصة الوسطيين منهم**، خائفا من المواقف المتطرفة التي تشذ به عن الوسط وتجعله هدفا لسخط الناخب يوم الاقتراع.

مؤلفا الكتاب –**جاكوب هاكر أستاذ العلوم السياسية بجامعة يال وبول بيرسون أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية كاليفورنيا ببيركلي**– يؤكدان على أن الحكمة السابقة **باتت بالية غير قادرة** على تفسير ما يحدث في النظام السياسي الأميركي الآن لأنها **تهمل تحولات كبرى** خالطت الديمقراطية الأميركية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل.

كفانا حديثاً عن المحافظين الجدد

المقدمة تحمل **نبرة نقد مكتومة وحزينة**، إلى من يركزون في نقدهم للسياسات الأميركية الراهنة على الرئيس الأميركي أو على المحافظين الجدد أو على حروب الإدارة الأميركية أو حتى على صعود اليمين الأميركي.

ويركز الكتاب في معظمه على **قضايا الداخل** التي تمس حياة المواطن الأميركي، كالضرائب والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

ويطرح المؤلفان سؤالا هاما رئيسيا في أول الأمر يقول: إذا افترضنا أن اليمين الأميركي والجمهوريين والمحافظين الجدد مسيطرون، وأنهم يمتلكون سلطة غير مسبوقة وأنهم مسؤولون عن سياسات أميركا الراهنة، **فهل يكفي هذا لتفسير ما يحدث؟**

الإجابة كانت بالنفي، إذ يرى المؤلفان السؤال السابق يفرض سؤالاً آخر أهم، وهو **أين ذهبت المعارضة الأميركية والناخب الأميركي ودعائم الديمقراطية الأميركي التقليدية؟**

وهنا يذهب الرجلان إلى أن المرض الذي أصاب النظام السياسي الأميركي مرض كبير يفوق جماعة أو مؤسسة بعينها، فهو مرض **أصاب الناخب الأميركي** نفسه وأصاب **العلاقة بين الفقراء والأغنياء** بأميركا، وقدرة

المؤسسات السياسية الأميركية، والنظام السياسي الأميركي بشكل عام **في الحفاظ على التوازن بين نفوذ الجماعات المختلفة المشكلة للمجتمع الأميركي**.

المؤلَف يقول إن المجتمع الأميركي منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين **يمر بحالة استقطاب مستمرة**، تزداد فيها **الهوة بين الفقراء والأغنياء**، إذ الفقراء يزدادون فقرا، والأغنياء يزدادون ثراء، وشيء آخر أخطر من ذلك هو **النفوذ السياسي**.

صفحات الكتاب المرصوصة بعناية **والمليئة بكم هائل من الحجج والأرقام** والأفكار تقول إن التوازن الحاكم للنظام السياسي الأميركي اختل خلال العقود الأخيرة بعدما تحالف الأثرياء مع الإيديولوجيين في أوساط اليمين الأميركي لإعادة تشكيل موازين القوى لصالحهم، وتثبيت نفوذهم من خلال سلسلة مستمرة ومتشابكة من الممارسات والتشريعات **والحيل السياسية**.

أميركا لم تتحرك نحو اليمين

يرفض المؤلفان الأطروحة التي انتشرت مؤخرا، وتقول **إن أميركا بلد يميني متدين بطبيعته**، وإن انتشار نفوذ الجمهوريين سياسياً نابع من **انتشار الأفكار اليمينية بشكل طبيعي** داخل المجتمع الأميركي، وهي حجة نادت بها وروجتها **بعض الكتب الحديثة** وعلى رأسها كتاب "**أمة اليمين.. قوة المحافظين في أميركا**" لمراسلي صحيفة ذا أكونوميست البريطانية في الولايات المتحدة **إدريان ولدريدج وجون مايكلثويت** الصادر عام ٢٠٠٤.

في المقابل يرى الكتاب أن **الشعب الأميركي لم يتحرك نحو اليمين** بل إنه **ازداد ليبرالية**، كما أن الرأي العام الأميركي يرفض سياسات الرئيس بوش الداخلية كسياسات خفض الضرائب وخصخصة الضمان الاجتماعي، خاصة إذا وعى حقيقة تلك السياسات وتأثيرها عليه.

كما أن **الديمقراطيين مازالوا يسيطرون على أكبر الولايات الأميركية** من حيث تعداد السكان، وأن نفوذ الجمهوريين يكمن في ولايات **الوسط والجنوب** الأقل كثافة سكانية، وأن نتائج الانتخابات الأميركية الأخيرة على مستوى الرئاسة والكونغرس تظهر أن الشعب الأميركي **لا يميل بقوة نحو اليمين** فهو منقسم على نفسه إن لم يكن يميل نحو اليسار.

في المقابل يرى **هاكر وبيرسون** أن ما حدث شيء آخر، وهو أن قيادات اليمين الأميركي والحزب الجمهوري تحولت نحو اليمين أيديولوجيا بقوة غير مسبوقة، وبشكل يفوق تحرك النخب الليبرالية نحو اليسار.

وبمعنى آخر يرى المؤلفان أن **الاحتقان الأيديولوجي** الراهن داخل النظام السياسي الأميركي **نابع من تطرف النخب اليمينية والجمهورية بالأساس**، لا من تحول الشعب الأميركي أيديولوجيا نحو اليمين أو من تحول النخب الليبرالية القوي نحو اليسار.

أين الخلل؟

هنا يطرح الكتاب سؤالاً هاماً وهو **ماذا حدث؟** كيف سمح النظام السياسي الأميركي بهذا التطرف الأيديولوجي والسياسي اليميني؟

ولكي يجيب المؤلفان على السؤال السابق – **وهو محور الكتاب**– يبدءان بتحليل قضيتين من أهم القضايا السياسية المطروحة على الساحة الأميركية الداخلية حاليا، وهما **قضية خفض الضرائب وخصخصة نظام الضمان الاجتماعي**، وذلك في الفصلين الثاني والثالث.

وهنا يؤكد هاكر وبيرسون أن **موقف الإدارة الأميركية والقيادات الجمهورية** من القضيتين السابقتين **يتعارض مع موقف غالبية الشعب** الأميركي، كما أنه **يضر بمصالح الطبقات الفقيرة** والمتوسطة في الوقت الحاضر والمستقبل.

ويطرح الرجلان فكرة رئيسية في الكتاب، تقول إن النخب السياسية الأميركية المسيطرة باتت تحرص على إضعاف قدرة المواطن الأميركي على فهم ما يحدث في واشنطن من خلال عدد من الحيل السياسية الخطيرة.

ومن بين هذه الحيل أسلوب **تسويق السياسات** الذي يتم بعناية وبتنسيق بين النخب السياسية اليمينية ووسائل الإعلام المساندة لها والنخب الثرية المستفيدة من سياستها، وهو تسويق يركز على **أبعاد السياسات الجذابة** للمواطن العادي والطبقة الفقيرة **ويخفي عنه آثار تلك السياسات** الحقيقي عليه وعلى أبنائه في المستقبل.

ومن بين تلك الحيل **تصميم التشريعات بشكل يخفي مضمونها**، إذ يعجل بفوائد الفقراء المحدودة ويؤخر عوائد الأثرياء المهولة حتى **لا يثير الرأي العام** الأميركي.

وعادة ما تتضمن التشريعات بنودا خفية ولكنها خطيرة ذات أبعاد هائلة في المستقبل، كما قد يتضمن تشريعا ما خاصا بقضية معينة، تشريعات خطيرة مثيرة للجدل تتعلق بقضية أخرى بعيدة تماما عن عنوان التشريع المطروح بهدف **إخفاء القضايا المثيرة للجدل** عن عيون المواطن الأميركي.

في الفصل الثالث يقول المؤلفان إن **الجمهوريين يمارسون الحيل السابقة بنجاح** لعدة أسباب رئيسية، من بينها **سيطرتهم على الكونغرس** بمجلسيه، وقدرتهم على **التحكم في الأجندة** السياسية وطبيعة التشريعات المطروحة ومواعيد طرحها وعناوينها، **والحملات الإعلانية الضخمة** التي ينسقونها مع النخب الأميركية الثرية لترويج سياساتهم، وسعيهم الدائم **لإخفاء الحقائق** وعدم إثارة الرأي العام الأميركي، ومعارضتهم لتجديد القوانين القائمة التي تفيد الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وسعيهم الدائم **لخفض البرامج الحكومية** وتشجيع الخصخصة بما **يفيد الأثرياء ويحرم الفقراء** في المستقبل من البرامج الحكومية القليلة القائمة.

في الفصل الرابع يبدأ هاكر وبيرسون في **تفسير مكمن الخلل في النظام السياسي الأميركي**، فيقولان إنه يبدأ **بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء** في أميركا خلال **العقود الثلاثة الأخيرة** بشكل مستمر.

كما أنه يرتبط **بتحول الجنوب الأميركي بعيدا عن الحزب الديمقراطي ونحو الجمهوري**، مما قاد إلى اختلال موازين القوى السياسية لصالح الأخير.

وقد **نجح اليمين في بناء شبكة قوية من المؤسسات السياسية الجديدة المساندة له**، وهي تتكون من **مؤسسات جماهيرية أيديولوجية** ذات علاقات وثيقة بالناخبين اليمينيين المخلصين مثل الناخبين المسيحيين المتدينين، مرورا **بمنظمات اليمين البحثية بواشنطن** التي تركز على **نشر الأفكار اليمينية**، وانتهاء بمنظمات النخب اليمينية الثرية التي تركز على **ضخ ملايين الدولارات الأميركية** – في صورة إعلانات أو تبرعات سياسية– للتأثير على الحياة السياسية الأميركية.

ولا يهمل الرجلان **أهمية القيادات المحورية داخل اليمين الأميركي** مثل **توم ديلاي** الزعيم السابق للجمهوريين بمجلس النواب، **وجروفر نوركويست** الناشط في مجال خفض الضرائب.

ويقول الكتاب إن سر قوة اليمين الأميركي يكمن، بالإضافة إلى نجاحه، في بناء شبكة المنظمات السابقة في درجة التنظيم العالية والمركزية المخيفة التي تتمتع بها تلك الشبكة.

ويرى المؤلفان أن الحزب الجمهوري مر خلال العقود الثلاثة الأخيرة **بعملية إعادة تنظيم** تخلص فيها بشكل منظم من العناصر الجمهورية التقليدية **غير المؤلدجة بشكل كاف**، وقام بإحلال عناصر وساسة جمهوريين **شديدي الولاء للأيديولوجية اليمينية** بشكل متطرف أحيانا مكانها.

كما قوى الجمهوري من دور قياداته ونفوذ تلك القيادات داخل الحزب والكونغرس وقدرتها على عقاب أعضاء الحزب المعتدلين، إضافة إلى زيادة النفوذ الذي تلعبه قواعد الحزب الجماهيرية في دعم توجهه القوي والسريع نحو اليمين.

يتحدث الفصل الخامس عن الجمهوري من الداخل، فيقول إن الحزب منذ أوائل التسعينيات بدأ يتميز بدرجة عالية من المركزية نتيجة لقوة نفوذ قياداته بسبب علاقتهم القوية بالنخب الثرية وبقواعد الحزب الأيديولوجية المتشددة.

لذا تمكن القادة من **إضعاف نفوذ القوى التقليدية** داخل الحزب، وعادة ما تصوغ تلك القيادات سياسات الحزب بالتعاون مع **النخب اليمينية الثرية ومنظماتها وشركات اللوبي** التابعة لها، ثم تفرض هذه النخب تلك السياسات على أعضاء الحزب الآخرين داخل الكونغرس.

وفي العادة ما يستجيب هؤلاء الأعضاء للقيادات لواحد من الأسباب الثلاثة التالية: أولا لكون هؤلاء الأعضاء **من الأعضاء الموالين للقيادة** الذين تم إحلالهم محل قادة جمهوريين معتدلين، ثانيا: **لخوف هؤلاء الأعضاء** من معارضة القيادات والتعرض لسخط النخب الجمهورية الثرية والقواعد اليمينية المتشددة، ثالثا: تمتع أعضاء الكونغرس الجمهوريين المطيعين للقيادة **بعدد كبير من الضمانات الانتخابية**، تضمن لهم الحفاظ على مناصبهم في حالة ولائهم للقيادات.

طريق الإصلاح طويل

في الفصل الأخير يتحدث هاكر وبيرسون عن **فرص الإصلاح**، معبرين عن اعتقادهما بأن طريق الإصلاح طويل وشاق خاصة وأن الحزب الجمهوري المسيطر لن يسعى إلى الإصلاح.

وبيّن الكتاب أن الإصلاح يكمن في **زيادة وعي ونفوذ المواطن الأميركي العادي** من خلال توعيته وتنظيمه في منظمات جماهيرية وسياسية ترعى مصالحه الحقيقية، والاستفادة من **أدوات الاتصالات الحديثة** خاصة **الإنترنت** في توعية المواطن وتعبئته سياسياً، **والاستعداد لعثرات الحزب الجمهوري وقياداته واستغلالها**.